

الشروط والأحكام العامة والخاصة للمنظمة لحسابات الأفراد

أولاً: الشروط والأحكام العامة

تسري هذه الشروط على جميع أنواع الحسابات، إضافة إلى الشروط والأحكام الخاصة بكل نوع من أنواع الحسابات المبينة لاحقاً أو في الكتيب المعد لذلك، والمتوفر مجاناً لدى فروع البنك، والذي يتم تسليمه للعميل عند طلبه فتح الحساب (كتيب الشروط والأحكام)، وغيرها من الشروط والأحكام المقررة لأية خدمة أخرى. وتكون إدارة الحساب لصاحبه (العميل) أو ممثله أو نائبه القانوني، ولا يعتد في مواجهة البنك بزوال صفة من يدير الحساب نيابة عن العميل أو تعديل صلاحياته ما لم يتسلم البنك إخطاراً كتابياً بذلك.

1. يوكل ويفوض العميل البنك في تحصيل قيمة الأوراق التجارية الخاصة به مع قيد المبلغ في حسابه بعد خصم أية رسوم أو عمولات مستحقة له وفقاً للنظم المعمول بها لدى البنك.
2. للبنك الحق في أن يخصم تلقائياً من حساب العميل مصاريف إدارة الحساب والعمولات والرسوم الإضافية، ويوافق العميل على ذلك.
3. تكون دفاتر البنك وقيوده حجة قاطعة في إثبات ما للعميل وما عليه في تعامله مع البنك ولا يحق للعميل الاعتراض عليها بأي وجه، وتعتبر بيانات كشف الحساب صحيحة ما لم يتسلم البنك العميل اعتراضاً كتابياً بشأنها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال الكشف بالبريد العادي أو المسجل أو الإلكتروني. ويعتبر العميل قد تسلم كشف الحساب إذا لم يطلبه خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المتفق على إرساله إليه، ولا يحق للعميل التمسك أمام الغير بعدم وصول كشف الحساب إليه، حيث باستطاعته الحصول عليه أو الاستعلام عن حساباته من خلال الفرع أو أجهزة السحب الآلي أو الخدمة الهاتفية أو الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت أو أية وسائل أخرى متاحة من قبل البنك. ويوافق العميل على أنه إذا تلقى أية بيانات أو معلومات متعلقة بحساباته عبر أية وسيلة إلكترونية، ففي هذه الحالة يعتد فقط بقيود وسجلات البنك.
4. إذا قيد في حساب العميل مبلغ بالخطأ، يحق للبنك تصحيح هذا الخطأ تلقائياً وإجراء القيد العكسي دون حاجة للرجوع إلى العميل.
5. يوافق العميل على أن جميع أنواع الحسابات المفتوحة أو التي سيتم فتحها بإسمه مستقبلاً لدى البنك ضامنة بعضها البعض بغض النظر عن طبيعتها أو مسمياتها أو عملتها، ويحق للبنك الخصم من الرصيد الدائن في أي حساب للعميل سداداً للرصيد المدين لغيره من الحسابات، كما يحق له دمج وتوحيد أي من حسابات العميل في حساب واحد وإجراء المقاصة فيما بينها، والتحويل من حساب لآخر سداداً لأي دين مستحق للبنك دون حاجة للحصول على موافقة العميل المسبقة.
6. يفوض العميل البنك - بموجب هذا - تفويضاً نهائياً غير قابل للإلغاء أو الرجوع في تبادل المعلومات عنه وعن حساباته مع البنوك والجهات المشاركة في نظام مركزية المخاطر دون أدنى مسؤولية على البنك في هذا الشأن.
7. يوافق العميل على أحقية البنك في وقف التعامل على أي من حساباته في أي وقت، وذلك في حال رفض أو امتنع العميل عن تزويد البنك بأية مستندات تطلب منه متعلقة بحساباته، تماشياً مع القوانين والأنظمة المتبعة، وتعليمات بنك الكويت المركزي، ونفاذاً لها.
8. يقر العميل بعلمه وبمسئوليته عن النتائج التي قد تترتب عليه، والناشئة عن عمليات الإيداع التي تقيد في أي من حساباته من قبل أي شخص أو جهة، ما لم يرفضها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ كشف الحساب الذي تضمن القيد، أو علمه بالإيداع بأي وسيلة.
9. يوافق العميل على قيام البنك بإسناد عمل وإدارة وصيانة الأجهزة الآلية والأنشطة المصرفية الخاصة بالبنك إلى جهات مختصة متعاقدة مع البنك.
10. يقوم البنك بفتح حساب راتب بموجب جواز سفر صالح مع صورة تأشيرة الدخول للشخص الوافد إلى دولة الكويت للمرة الأولى للعمل، ويلتزم العميل بتقديم بطاقته المدنية خلال مدة (6) أشهر من تاريخ فتح الحساب، وإلا يحق للبنك إغلاق الحساب فوراً، ودون الحاجة لإخطار العميل بذلك.
11. يحق للبنك وقف التعامل على هذا الحساب دون موافقة مسبقة من العميل أو إشعاره بذلك في حال مخالفته لشروط وأحكام أي من حساباته، كما يحق للبنك إعادة التعامل على الحساب إذا زال سبب الوقف، ويحق للبنك في أي وقت وقف الحساب مؤقتاً لمطابقة ومراجعة القيود وتدقيقها وتصحيحها.
12. يحق للبنك إغلاق حساب العميل في أي وقت دون حاجة لإبداء الأسباب، ويلتزم العميل بمجرد إخطاره بذلك بأن يعيد للبنك دفاتر الشيكات وكذلك بطاقات الائتمان والسحب الآلي وغيرها، كما يلتزم بسداد الرصيد المدين وكل ما يستجد من مستحقات وفوائد. وفي جميع الأحوال تسري الفوائد بعد قفل الحساب بذات سعر وطريقة إحتساب الفائدة الإثباتية.
13. يلتزم العميل في حال تقديمه للبنك شيكات بالعملية المحلية / الأجنبية للتحصيل من البنك المسحوبة عليه لإيداع قيمتها في حسابه، بمراجعة البنك بعد مرور يوم عمل من تاريخ تقديمها، وذلك بالنسبة للشيكات الصادرة بالعملية المحلية، وبعد مدة 5 أيام عمل بالنسبة للشيكات الصادرة بالعملية الأجنبية والمسحوبة على بنوك محلية، وبعد مدة 30 يوماً بالنسبة للشيكات الصادرة بالعملية الأجنبية المسحوبة على بنوك خارجية، وذلك للاستعلام عما تم بشأن هذه الشيكات واستردادها في حالة عدم تحصيلها لأي سبب من الأسباب. ويحق للبنك إجراء عملية عكس القيد التي سبق إجرائها على الحساب، ولن يكون البنك مسؤولاً عن الاحتفاظ بالشيك الذي لم يتم تحصيله خلال المدة المقررة قانوناً، كما أنه غير مكلف بإخطار العميل برجوع الشيك دون تحصيل، حيث أن العميل هو الملتزم بمراجعة البنك بخصوص هذا الأمر، كما أنه ملتزم بمراجعة كشف حسابه لمعرفة ما إذا تم إيداع قيمة الشيك (تحت التحصيل) في الحساب من عدمه، مقررًا بإخلاء مسؤولية البنك عما قد يترتب على ذلك من أية آثار. كما يقر العميل بعلمه بأن المدد المحددة لمراجعة البنك خلالها قابلة للتغيير من وقت لآخر وفقاً لما يتقرر في هذا الشأن دون إلزام على البنك بإخطار العميل بهذه التعديلات.
14. يقر العميل بالتزامه بالمحافظة على دفاتر الشيكات المسلمة إليه وجميع البطاقات المصرفية بأنواعها وأرقامها السرية، وكذلك أي إسم مستخدم/كلمة السر الخاصة بالتعامل على حساباته من خلال الوسائل الإلكترونية التي يوفرها البنك من وقت لآخر، بما في ذلك الخدمة المصرفية من خلال الهاتف الخاص بالعميل و/أو الموقع الإلكتروني للبنك، وذلك في مكان آمن لا تطوله يد الغير أو أحد التابعين له، مع مراعاة عدم الإفصاح عنها للغير بأي صورة كانت، متحملاً مسؤولية ما ينجم عن مخالفته ذلك بحقه و/أو بحق البنك. كما يتعهد بألا يعرض دفاتر الشيكات الخاصة به و/أو أي من بطاقات السحب الآلي وبطاقات الائتمان و/أو أرقامها السرية للضياع، أو يتسبب في إجراء أي تعديل في البيانات الواردة عليها أو تشويهها، ويتحمل العميل المسؤولية عن كافة الأضرار التي تترتب على وجود أي من شيكاته أو البطاقات البنكية الخاصة به أو أرقامها السرية بدون وجه حق من خلال أفرع البنك أو عن طريق الخدمة بالهاتف أو الفاكس، أو أية أضرار تنشأ بسبب استعمال الشيكات الخاصة به أو البطاقات البنكية الخاصة به أو أرقامها السرية بدون وجه حق من خلال أفرع البنك أو عن طريق الخدمة بالهاتف أو الفاكس، أو أية أضرار تنشأ بسبب استعمال غير المصرح به، أو بسبب إخلال العميل بأي من الشروط والأحكام الخاصة بالشيكات أو البطاقات البنكية، فيلتزم بتعويض البنك عن أي ضرر يترتب على ذلك.
15. يحق للعميل طلب فتح أي حساب آخر لدى البنك عن طريق الاتصال بالخدمة الهاتفية المصرفية واتباع الإجراءات المقررة في ذلك، على أن يتم إيداع الحد الأدنى لفتح الحساب الجديد خصماً من الحساب القائم لدى البنك، ويتعهد العميل بمراجعة الفرع التابع له لاستكمال باقي إجراءات فتح الحساب لاعتماده خلال أسبوع من تاريخ طلب فتح الحساب. وبخلاف ذلك، يحق للبنك إغلاقه وإعادة المبلغ إلى الحساب المحول منه، وخصم أية رسوم أو عمولات مستحقة عليه.
16. يعتد بنموذج توقيع العميل لدى البنك في سائر معاملاته المصرفية التي تجرى على كافة حساباته المفتوحة حالياً أو التي ستفتح مستقبلاً، وكذلك أي حساب يتم فتحه من خلال الخدمة المصرفية الهاتفية أو خدمة بنك الخليج الإلكترونية، وذلك ما لم يتسلم البنك من العميل تعليمات خطية مغايرة لذلك تكون مقبولة لديه وفقاً للأنظمة المتبعة. ويقر العميل بأن أية حسابات فرعية إضافية يتم فتحها في أي وقت تسري عليها الشروط والأحكام الحالية المنظمة للحسابات، وما قد يطرأ عليها من تعديلات.
17. يكون عنوان صاحب الحساب المثبت في هذا الطلب هو العنوان المختار لأية مراسلات أو إعلانات توجه إليه من البنك ما لم يتسلم البنك إخطاراً كتابياً من صاحب الحساب بعنوان آخر. وفي حالة إعادة هذه المراسلات إلى البنك بسبب عدم صحة العنوان أو لعدم تواجد صاحب الحساب به، أو لأية أسباب أخرى، يحق للبنك التوقف عن إرسال أية كتب أو مراسلات لصاحب الحساب دون تحمل البنك لأية مسؤولية قد تترتب على ذلك.
18. يحق للبنك أن يعدل سعر الفائدة وكذلك الشروط والأحكام الخاصة بأي نوع من أنواع الحسابات، بالإضافة إلى الشروط والأحكام الواردة بالكتيب المنوه عنه أعلاه، وذلك في أي وقت يشاء، دون الحاجة للحصول على موافقة العميل. وتسري الشروط والأحكام الجديدة على الحسابات المفتوحة من تاريخ العمل بها، ودون أي اعتراض من قبل العميل.

ثانياً: الشروط والأحكام الخاصة بالمنظمة لكافة أنواع حسابات الأفراد:

جميع أنواع الحسابات (الجاري والراتب والدانة والتوفير والودائع):

تطبق بشأنها الشروط والأحكام المبينة تفصيلاً بالكتيب المتوفر مجاناً لدى فروع البنك، والذي يتم تسليمه للعميل عند توقيعه على هذا الطلب، إضافة إلى ما جرى عليه العرف والعمل المصرفي، ويقر العميل - بموجب هذا - بعلمه بأن الحساب الجاري وحساب الراتب لا يتم إحتساب الفائدة على رصيدهما الدائن.

حسابات التوفير العادية والإلكترونية:

1. تحتسب الفائدة وتضاف إلى الحساب وفق النظام المعمول به في البنك وقيمة الرصيد المتوفر بالحساب في تاريخ إحتساب الفائدة.
2. لا يتم دفع فوائد على حساب التوفير الإلكتروني عن الشهر الذي تتم عليه أية عمليات مدينية (سحوبات نقدية/تحويلات).
3. حساب التوفير مخصص لإيداع وسحب المبالغ دون المبالغ المتحصلة من نشاط تجاري، ولا يحق للعميل تحويل راتبه إلى هذا الحساب، أو إيداع مبالغ متحصلة من نشاط تجاري.

حساب الدائنة:

1. حساب الدائنة هو حساب بدون فائدة يخوّل صاحبه دخول عمليات السحب على الجوائز المالية التي يجريها البنك، ويفتح للأشخاص الطبيعيين بعد إيداع الحد الأدنى المقرر، وتسري بشأنه الشروط والأحكام التي يعلنها البنك من وقت لآخر، والمبينة تفصيلاً بالموقع الإلكتروني الخاص به، وفي الكتيب المتوفر مجاناً لدى أفرع البنك.
2. يقر العميل بعلمه وبموافقته على أن حساب الدائنة الخاص به لا يدخل السحب في حال انخفاض رصيد حساب الدائنة عن الحد الأدنى المقرر في أي وقت، وكذلك في حالة وجود حجز قضائي أو تجميد أو وقف للحساب أو المبلغ بناءً على حكم أو أمر قضائي، أو طلب من جهة رقابية، أو بناءً على طلب البنك أو لأي سبب آخر.
3. يحتفظ بنك الخليج بحقه في إجراء أية تغييرات أو تعديلات و/أو إلغاءات في الشروط والأحكام المنظمة لحساب الدائنة أو في تصميم طريقة الاحتساب، أو المزايا أو مبالغ السحوبات في أي وقت من الأوقات دون الحاجة لإخطار العميل بشكل مسبق.
4. تحظر المشاركة بالسحوبات على موظفي بنك الخليج، وموظفي الشركات المزودة للخدمة المتعاقدة مع بنك الخليج، وأي أشخاص آخرين معنيين بترويج وتسويق و/أو تنظيم أي نشاط مرتبط بالسحوبات و/أو الجوائز. كما يمنع ذلك على أزواجهم وأقاربهم حتى الدرجة الثانية، أو أي شخص أو كيان آخر تم استبعاده وفقاً لأنظمة وزارة التجارة والصناعة. ويكون الفائز ملزماً في حال مخالفة هذا الحظر بإعادة الجائزة فوراً إلى بنك الخليج لإلغائها. ويحق لبنك الخليج أن يخصم قيمة الجائزة من حساب/حسابات الفائز دون الحصول على موافقته.
5. في حال وجود أي خطأ أو قصور أو إهمال يؤدي إلى عدم الدخول في السحوبات، يتم تعويض العميل فقط بالدخول في السحب التالي دون دفع أي تعويض آخر، سواء كان نقدياً أو خلاف ذلك، ودون تعويضه عن أية فرص قد يكون فقدها في دخول السحب.
6. يوافق العميل على أن يتم خصم عمولة الخدمة المقررة إذا قل رصيد الحساب عن الحد الأدنى المقرر شهرياً.
7. يقر العميل باستلامه الكتيب المبين به تفصيلاً الشروط والأحكام المنظمة لحساب الدائنة، وباطلاعه وموافقته عليها، وعلى العمل بموجبها.
8. يعتبر حساب الدائنة جامداً في حالة عدم حدوث أية حركة عليه (سحب أو إيداع) لمدة 48 شهراً متتالياً، ولتجنب ركود الحساب، يقوم البنك بإخطار العميل بريدياً أو برسالة نصية قصيرة على هاتفه المعتمد لدى البنك (بعد الشهر السادس والأربعين من آخر عملية مالية) بوجوب مراجعة الفرع لإجراء عملية سحب أو إيداع لتنشيط الحساب. علماً بأن العميل سوف يحتفظ بفرض الفوز بالجوائز المقررة خلال فترة ركود الحساب، حيث يتم دخول الحساب ضمن السحوبات المختلفة (تطبيق الشروط والأحكام).

حساب (RED) لأطفال وطلبة الجامعات والكليات (أطفال/شباب):

1. تحتسب الفائدة وتضاف إلى الحساب وفق النظام المعمول به في البنك.
2. يفتح الحساب بإسم القاصر أقل من 15 سنة بناءً على طلب الولي أو الوصي.
3. يمكن للطلاب في المرحلة الثانوية وطلاب الكليات والجامعات الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 25 سنة فتح الحساب، ويحق لهم الحصول على بطاقة red الإلكترونية.
4. يحق للولي / الوصي التعامل على حساب التوفير للأطفال وطلبة الجامعات والكليات في حالة طلبه ذلك، شريطة أن يكون صاحب الحساب مازال قاصراً (أقل من 21 سنة). ويقر الولي/ الوصي بعلمه بعدم أحقيته في التعامل على الحساب عند بلوغ القاصر سن 21 سنة.
5. يحق للبنك تحويل الحساب واستكمال الإجراءات المطلوبة لذلك بناءً على الفئة العمرية للعميل، دون الحاجة إلى الرجوع له أو للولي/الوصي، ولا يحق له الاعتراض على ذلك.

الخدمة المصرفية الهاتفية/الإلكترونية:

تطبق الشروط والأحكام الخاصة بالخدمة المصرفية الهاتفية / الإلكترونية والمبينة تفصيلاً بالكتيب المتوفر مجاناً لدى فروع البنك، والتي تعتبر متممة ومكملة لشروط وأحكام هذا الطلب وجزءاً لا يتجزأ منه.

إصدار بطاقات السحب الآلي:

1. تصدر بطاقة بنك الخليج الإلكترونية للعميل بموافقة البنك، ويتعين على العميل التوقيع بما يفيد استلامه للبطاقة والرقم السري الخاص بها. وتعتبر البطاقة في كل الأوقات ملكاً للبنك، ويحق له إلغاء حق استعمالها والرقم السري الخاص بها أو رفض تجديدها - في أي وقت - دون إبداء أية أسباب، وبدون إخطار مسبق، ولا يترتب على البنك أية مسؤولية نتيجة لذلك، ويلتزم العميل بإعادة البطاقة فوراً إلى البنك عند إلغاء استعمالها.
2. لا يكون البنك مسؤولاً تجاه العميل عن أية خسارة أو ضرر ينشأ بصورة مباشرة بسبب عطل أو تلف أجهزة الصرف الآلي أو شبكة الإنترنت، أو رفضها للبطاقة من أي من نقاط البيع أو البنوك. وفي حالة ثبوت قيد مبلغ بالخطأ على حساب العميل نتيجة قيامه بإحدى العمليات المصرفية المذكورة، فيجب عليه التقدم للبنك لطلب رد هذا المبلغ من حساب التاجر، ويقوم البنك بمخاطبة التاجر، وفي حالة صحة طلب العميل يتم رد المبلغ إلى حسابه، ويقوم البنك بقيد المبلغ لحساب العميل خلال فترة لا تزيد عن 7 أيام للعمليات داخل دولة الكويت، و14 يوماً في دول مجلس التعاون الخليجي، و60 يوماً للعمليات في الدول الأخرى، من تاريخ استلامه تعليمات كتابية من العميل، مع استيفاء العمولات المقررة. ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير في استلام هذه التعليمات.
3. من المتوقع عليه أن كافة استخدامات البطاقة داخل دولة الكويت تكون بالدينار الكويتي، ويتم فيه خصم قيمة المعاملات والمصرفيات والرسوم المستحقة مباشرةً من رصيد حساب البطاقة تلقائياً. أما بالنسبة لاستخدام البطاقة خارج دولة الكويت، فيتم تغيير المبلغ المسحوب بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي، مع التزام حامل البطاقة الأساسية بفروق الأسعار والعمولات التي يحددها البنك و/أو أية مصاريف مطبقة من قبل مؤسسات فيزا / ماستر كارد (لمعرفة المزيد حول الرسوم والعمولات المقررة، يرجى مراجعة الشروط والأحكام الخاصة بالبطاقات، والمتوفرة على موقع البنك (e-gulfbank.com).
4. في حال إصدار بطاقات منفصلة للأشخاص المشتركين في الحساب، يكون حامل كل بطاقة مسؤولاً بالتزامن تجاه البنك عن كافة السحوبات والمعاملات التي تتم على ذلك الحساب باستعمال أي من البطاقات المذكورة.
5. يحق للعميل استعمال البطاقة للحصول على خدمات أخرى يعلن البنك عنها من وقت لآخر مقابل الرسوم والعمولات التي يحددها البنك، ويحق للبنك إلغاء أو تعديل هذه الخدمات والرسوم والعمولات المقررة لأدائها.
6. يحق للبنك إلغاء البطاقة في حال احتجاجها لدى أي من أجهزة الصرف الآلي، وله - في هذه الحالة - أن يصدر بطاقة أخرى برسوم جديدة في حال طلب العميل ذلك.

التحويلات المصرفية وتعليمات الدفع:

تسري بشأنها الشروط والأحكام الخاصة بالمبينة تفصيلاً بطلبات التحويلات المصرفية، وتعليمات الدفع المتوفرة لدى البنك، عند طلب إجرائها من العميل.

الشيكات الراجعة لعدم توفر رصيد قائم في الحساب:

يقر العميل بموافقته المطلقة والنهائية على الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن إقفال كافة حسابات الشيكات الخاصة به وإدراج اسمه في قائمة العملاء الذين أقفلت حساباتهم بسبب ارتجاع شيكات مسجوبة منه أو من قرضه في ذلك على حساباتهم لعدم وجود رصيد قائم قابل للصرف، وذلك إذا ارتجعت للعميل شيكات لعدم وجود رصيد يجد أقصى ثلاثة شيكات خلال سنة، كما يتم إغلاق الحساب عند رجوع شيك واحد لعدم وجود رصيد في الحساب إذا كان العميل مدرجاً بالقائمة بمعرفة أحد البنوك الأخرى. كما يقر بموافقته المسبقة على أية إجراءات أخرى يتخذها البنك بهذا الخصوص، ويجوز للبنك - وفقاً لتقديره المطلق - أن يفتح حساباً آخر للعميل بدون شيكات بدلاً عن الحساب الذي تم إغلاقه بعد إخطار العميل، وذلك في حالة وجود أية مديونية مستحقة للبنك على العميل، أو في حال وجود راتب يحوّل إلى الحساب. ويتحمل العميل كافة المسؤوليات القانونية المترتبة على إصداره تلك الشيكات، ودون أن يكون له الحق في الرجوع على البنك بسبب إقفال حسابه أو إدراج اسمه بالقائمة المذكورة، أو أي من الإجراءات التي يتخذها البنك نفاذاً لتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

قانون الفاتكا:

1. بموجب عقوبات الإدلاء ببيانات غير صحيحة، أقر بأنني قد رجعت المعلومات الواردة في هذا النموذج، وأنها صحيحة وحقيقية وكاملة حسب علمي واعتقادي، وأوافق على تقديم نسخة من هذا النموذج، أو استخدامه والإفصاح عن المعلومات المذكورة فيه إلى أي طرف آخر، وأية سلطة مختصة مسؤولة عن الالتزام بقواعد قانون الفاتكا.
2. أفهم وأوافق على أنه بناءً على طلب محدد من أي سلطات ضريبية ذات صلة، أو أي طرف مفوض بتدقيق أو إجراء رقابة مماثلة للأغراض الضريبية، فإن المعلومات الواردة في هذا النموذج و/أو أية نسخة من هذا النموذج يمكن الإفصاح عنها إلى تلك السلطات أو ذلك الطرف.
3. أدرك بأنه يتعين عليّ تقديم نموذج الشهادة الذاتية المحدثة المناسبة خلال 30 يوماً من تاريخ حدوث أي تغيير في الظروف قد يؤدي إلى جعل المعلومات الواردة في هذا النموذج غير صحيحة.
4. أقر أنني المالك المستفيد (أو مرخص لي بالتوقيع عن المالك المستفيد) لجميع الإيرادات المتعلقة بهذا النموذج، أو أنني أستخدم هذا النموذج لتقديم البيانات عن نفسي كفرد مالك أو صاحب حساب عائد لمؤسسة مالية أجنبية.

معيار الإبلاغ المشترك:

1. أقر بموجب هذا بأن المعلومات التي قدمتها في هذا النموذج صحيحة وحقيقية وكاملة. وأؤكد إنني قدمت هذه الشهادة الذاتية دون توجيه أو توصية من بنك الخليج أو شركاتها التابعة.
2. أقر بأن المعلومات الواردة في هذا النموذج أو في أي حساب أو حسابات واجبة الإبلاغ لدى بنك الخليج يجوز تقديمها أو تبادلها مع السلطات الضريبية للبلد، أو جهة الاختصاص التي يتم الاحتفاظ فيها بالحساب أو الحسابات، أو لدى دولة أو دول أو جهات اختصاص أخرى التي قد أكون فيها خاضعاً للضريبة، عملاً بالاتفاقية الحكومية لتبادل بيانات الحسابات المالية.
3. أقر بأنه في حال خضوعي لأية قوانين ضريبية أجنبية تتطلب تقديم معلومات من البنك للحكومة الأجنبية التي أخضع لقوانينها الضريبية أو تقديمها لممثلها، فإنني أوافق صراحةً على امتثال البنك - امتثالاً تاماً - لطلب الحكومة الأجنبية لتلك المعلومات، وتنفيذ تعليماتها على النحو الذي تطلبه، دون حاجة لأن يخطرني البنك بذلك، ولا أن يحصل مني على موافقة أخرى.
4. يسري هذا الإقرار على كل منتجات البنك، وكافة أنواع الحسابات (بما فيها حسابات الشركة والحسابات المشتركة و/أو الحسابات الفردية)، والعمليات والأرصدة والبيانات الكاملة لها، وأية استفسارات من الحكومة الطالبة أو ممثلها.
5. لتمكين البنك من الامتثال للقوانين الضريبية الأجنبية التي أخضع لها، فإنني ألتزم بأن أزود البنك بأية محررات تطلبها الحكومة الأجنبية التي أخضع لقوانينها الضريبية أو يطلبها ممثلها.
6. أوافق على تقديم و/أو تحديث المحررات المشار إليها كلما كان ذلك مطلوباً بموجب الشروط والأحكام التي تضعها السلطة الضريبية الأجنبية التي أخضع لها.
7. أدرك بأنه يتعين علي تقديم نموذج الشهادة الذاتية المحدثة المناسبة خلال 30 يوماً من تاريخ حدوث أي تغيير في الظروف قد يؤدي إلى جعل المعلومات الواردة في هذا النموذج غير صحيحة من المفهوم والمقبول لي أن هذا الإقرار نهائي ولا يقبل الإلغاء أو الرجوع فيه أو التعديل عليه.
- 8.

أحكام أخرى:

1. تعتبر الشروط والأحكام الواردة بهذا الطلب مكملة ومتمة للشروط والأحكام المبينة بالكتيب المرفق مع هذا الطلب، وجزءاً لا يتجزأ عنه، وهي الواجبة التطبيق في حالة وجود تعارض بينها وبين أي من الشروط والأحكام الواردة بالكتيب المنوه عنه.
2. يلتزم البنك بالمحافظة على سرية معلومات العميل باستثناء الحالات التي يتم فيها الكشف عن المعلومات بموافقة العميل الكتابية والحالات التي يتوجب فيها الكشف عن المعلومات إلزامياً بموجب القوانين والتشريعات المعمول بها.
3. يكون النص العربي لهذه الشروط والأحكام هو الواجب التطبيق في حالة وجود أي تعارض بينه وبين النص الإنجليزي.
4. تخضع هذه الشروط والأحكام للقانون الكويتي، وتختص محاكم العاصمة بدولة الكويت بنظر أي نزاع قد ينشأ عنها.

إقرار وتعهد

1. أقر بأنني المستفيد الشخصي والوحيد من حسابي/ حساباتي لدى بنك الخليج المدرجة تحت رقم الملف (CIF) المذكور في هذا الطلب، وأقر بأن أية تعاملات على هذا الحساب / هذه الحسابات هي تعاملات خاصة ومتعلقة بي، وأتحمّل كامل المسؤولية عنها، كما أقر بأنني لست ممثلاً أو مفوضاً أو وكيلاً عن أي شخص طبيعي أو اعتباري أو أي جهة في ما يتعلق بهذا الحساب/ هذه الحسابات أو التعامل عليه/ عليها. وأتعهد - بموجب هذا - بعدم السماح لأي شخص باستخدام هذا الحساب / هذه الحسابات بأي وجه من الوجوه، ولأني غرضي كان، إلا بعد اطلاع بنك الخليج على صفة هذا الشخص وعلاقته بالحساب / بالحسابات، وبخلاف ذلك فإنني أتحمّل مسؤولية أي معاملات أو مخالفات تتم على حسابي / حساباتي مهما كان سببها أو منشؤها، كما أتحمّل كافة الآثار المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على بنك الخليج، وأتحمّل أية أضرار أو تعويضات قد تلحق به نتيجة لذلك.
2. أقر باطلاعي على البيانات والإقرارات الواردة بنموذجي (FATCA) و (CRS)، وأقر بصحتها، ويعتبر توقيعي الإلكتروني على النموذجين صحيحاً.
3. أقر باطلاعي على كافة الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات والعمليات المصرفية وقانوني الفاتكا ومعايير الإبلاغ المشترك ذات الصلة الواردة في هذا الطلب وفي الكتيب المعد لذلك، والمتوفر مجاناً لدى فروع البنك، والذي تم تسليمه لي عند فتح الحساب، وأقر بموافقتي عليها والعمل بموجبها. وأني أوافق على أية تعديلات قد تتم عليها لكافة أنواع الحسابات مستقبلاً، والتي يعلن عنها البنك عبر موقعه الإلكتروني، أو يصدرها في شكل كتيب متوفر مجاناً داخل الفروع، أو في أي وسيلة أخرى يقررها البنك دون الحاجة إلى إخطاري بذلك، كما أقر باستلامي الكتيب المنوه عنه آنفاً، وأوافق على أن تسري هذه الشروط والأحكام على جميع حساباتي المفتوحة حالياً أو التي قد تفتح مستقبلاً بإسمي، بما فيها أية حسابات يتم فتحها من خلال خدمة بنك الخليج المصرفية الهاتفية أو عبر الإنترنت، وتكون كافة هذه الحسابات خاضعة للقوانين والأنظمة المصرفية والرقابية المعمول بها في دولة الكويت.
4. أوافق لبنك الخليج على استخدام هذه المعلومات التي قمت بتوفيرها لغرض فتح الحساب واستكمال متطلبات كل من قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (الفاتكا) والمعايير المشتركة للإبلاغ الضريبي (CRS) وتعليمات الجهات الرقابية بخصوص إجراءات "إعرف عميلك" التي يقرها البنك.
5. أقر بموجب هذا بأن أرقام الهواتف النقال المذكورة أعلاه والتي قمت بطلب خدمة الرسائل عليها هي ملك لي، وأدرك أن هذه الرسائل هي ذات طبيعة سرية ومرتبطة بحساباتي لدى بنك الخليج، وبأنني لن أحمل بنك الخليج مسؤولية الآثار أو الأضرار المترتبة على الكشف عن محتوى هذه الرسائل للغير. وأتعهد بإبلاغ البنك ليقيم باتخاذ الإجراء المناسب في حال لم تعد أرقام الهواتف المذكورة أعلاه في حوزتي لأي سبب كان.
6. أقر بصحة كافة البيانات المقدمة مني إلى بنك الخليج، والمتعلقة بحسابي المذكور أدناه، وأن هذه البيانات مطابقة للحقيقة حتى تاريخه. وأتعهد بموجب هذا، بتزويد البنك بما يستجد من بيانات أخرى عند حدوثها، وبصورة من هوية الإثبات فور تجديدها في حال انتهاء صلاحيتها. وفي حال عدم التزامي بذلك، أتحمّل كامل المسؤولية. ويحق للبنك اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات، بما في ذلك وقف التعامل على حساباتي وإغلاقها، وما ينتج عن ذلك من آثار، دون أدنى مسؤولية على البنك.

أؤكد اطلاعي وإدراكي وموافقتي على الشروط والأحكام المبينة في هذا النموذج، وهذا إقرار وتعهد مني بذلك لنفاذ مفعوله قانوناً، وعليه أوقع.

اسم صاحب الحساب:

اسم الوكيل/الوصي:

لاستخدام البنك فقط

قام العميل/الوكيل/الوصي بالتوقيع بحضوري، وبموجب هذا أصادق على صحة توقيعه، كما أنني قد قمت بالاطلاع على أصل بطاقته المدنية/الهوية والمستندات الأخرى ذات الصلة وحفظها.

رقم الحساب									
------------	--	--	--	--	--	--	--	--	--

إسم الموظف:

توقيع الموظف:

إسم المدير:

توقيع المدير:

توقيع العميل/الوكيل/الوصي: